كتيب

زاهب..

المبادرة الوطنية لبناء القدر على الحد من مخاطر الكوارث والطوارئ

الصادر عن (الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ)

KCEMS
Kuwait Crisis & Emergency Management Society
الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ

زاهب

المبادرة الوطنية

لبناء القدرة على الحد من مخاطر الكوارث والطوارئ

الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ

KCEMS

"زاهب"

مقدمة

على الرغم من الجهود المضنية والمكلفة التي تبذلها الدول للحفاظ على أمن مواطنيها وسلامة أراضيها، إلا أنها مازالت تواجه العديد من المخاطر الطبيعية والمصطنعة، تتسبب في كوارث تهدد الحياة والممتلكات، وتؤخر تقدم وتطور برامج التنمية المستدامة فيها. فقد أشارت إحصائيات البنك الدولي إلى أن هذه الكوارث تسببت في وفاة أكثر من **٢,٥ مليون** شخص وخسائر مادية فادحة تقدر بـ**٦ تريليون** دولار. وقد ارتفعت شدة وتكرار تلك الكوارث الطبيعية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بشكل أصبح يهدد الأمن القومي العالمي، ويؤخر تنفيذ برامج التنمية فيها. فخلال الفترة فقط ما بين عام ٢٠٠٥، ومطلع عام ٢٠٢٤، شهد العالم أسوأ الكوارث التي مرت على التاريخ.

حيث شهد العالم في عام ٢٠٢٢ وحده أكثر من **٣٠٠ كارثة طبيعية وبشرية**، أودت بحياة أكثر من **١٠٠ ألف** شخص وإصابة الملايين بأضرار صحية بالغة، وشردت آخرون عن موطنهم. ومنذ بداية عام ٢٠٢٤، ضربت دول العالم العديد من الكوارث الطبيعية المدمرة، فتسببت في خسائر بشرية ومادية هائلة. كان من أبرز تلك الكوارث: **الفيضانات، والحرائق، والزلازل، والأعاصير، وتغير المناخ**، التي خلفت ورائها آلاف الضحايا والنازحين، وألحقت أضرارًا بشرية ومادية كبيرة.

ففي فترات موسم الصيف مؤخراً، يجتاح دول العالم موجة حر شديدة، حيث سُجلت درجات حرارة قياسية تسببت في **حرائق للغابات وتعرض السكان إلى ضربات شمس وإجهاد حراري شديد أدى إلى نزوح جماعي** من المناطق المتضررة. وفي آسيا، ضرب إعصار "تاليم" الصين، وكذلك غمرت **الفيضانات** الهند **وتسببت في انهيارات أرضية**، مما أسفر عن خسائر بشرية هائلة، مما أجبر عشرات الآلاف من الأشخاص على ترك منازلهم وقراهم، وألحقت أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية والمحاصيل الزراعية، وتسببت في تعطيل الدراسة وهددت حياة ملايين السكان، وعلى إثرها تم إلغاء مئات الرحلات الجوية والبحرية، حتى كاد تأثيرها أن يصل إلى نقص شديد في امدادات الحبوب، والتي من أهمها "الرز"، إلى الدول الخليجية. كذلك دمرت قرى بأكملها في غرب أفغانستان بعد تعرضها إلى سلسلة من الزلازل المدمرة، وأثرت على ما يقرب من ١٦٠ ألف شخص يحتاجون حاليا إلى مساعدة عاجلة للبقاء على قيد الحياة في فصل الشتاء.

أما في منطقة الشرق الأوسط فقد تسببت **الزلازل والأعاصير** في خسائر بشرية ومادية هائلة في بعض الدول العربية، مما استدعى تظافر الدول للمساعدة. ففي **ليبيا**، مازالت الجهود الدولية مستمرة بعد أن أودت **الفيضانات** الناجمة عن **الإعصار** بحياة أكثر من **١٥٠٠٠ شخص**، وتسببت في طمر عشرات الآلاف تحت الأنقاض والطين، ونزوح الآلاف، وعرقلة أنشطة الحياة اليومية والدراسة، وخسائر مادية فادحة تقدر بملايين الدولارات.

كما ضرب المغرب **زلزال عنيف** قاربت شدته ال ٧ درجات على مقياس ريختر، راح ضحيته نحو **٣٠٠٠ شخص**، وأصيب أكثر من ١٠٠٠٠ الآلاف آخرين. وخلف دماراً واسعاً في منطقة جبال الأطلس الكبير، مما تسبب في عزل أهالي بعض المناطق الجبلية، وقطع الإمدادات والمساعدات الغذائية والدوائية عنهم. كذلك تعرض جنوب ووسط تركيا وشمال وغرب سوريا إلى زلزال بقوة ٧,٨ درجة، أسفر عن مقتل ما يقرب من ٦٠ ألف شخص.

ومنذ ٧ من أكتوبر لعام ٢٠٢٣، وحتى كتابة هذا التقرير، ما زال سكان غزة في فلسطين المحتلة، ولبنان، يتعرضون إلى عدوان عسكري وحشي من القوات الصهيونية المحتلة، أدت إلى استشهاد أكثر من ٤٣ ألف، وإصابة أكثر من ١٥٠ ألف وتهجير السكان وإلحاق دمار شامل للبنية التحتية، ومنع المساعدات الإنسانية عنهم. كذلك استمرار العمليات العسكرية العابرة للحدود بين قوات الاحتلال الصهيوني ودول المنطقة (إيران، العراق، لبنان، اليمن)، مما يشكل خطرا على سكان المناطق الواقعة ضمن النطاق الجغرافي لتلك العمليات العسكرية، حيث تقع **الكويت** بين مناطق تلك العمليات.

الجهود الدولية

ونظرًا لاستمرار تهديد تلك الكوارث والحوادث الطارئة على البشرية والأمن والسلام العالمي، وتعطيلها لتقدم ونماء الدول، وتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة، قامت منظمة الأمم المتحدة بوضع أطر واستراتيجيات عاجلة وتنظيم اجتماعات ومؤتمرات دولية دورية لبحث سبل التنسيق والتعاون الدولي، لتمكين الدول من مواجهتها والتعافي من آثارها. فأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩، عن **العقد الدولي للحد من أخطار الكوارث الطبيعية** بهدف الوقاية منها وتنسيق الجهود للتنبؤ والتصدي لها.، في سبيل الوصول إلى تنسيق أكبر.

ففي عام ١٩٩٤، اعتمدت الدول المشاركة في المؤتمر العالمي الأول للحد من أخطار الكوارث **"استراتيجية يوكوهاما"**، التي تهدف إلى توحيد الجهود الدولية لجعل **"العالم أكثر أمانًا"** من الكوارث من خلال منع وقوعها وتخفيف آثارها. وقد أصبحت هذه الاستراتيجية المرجع الدولي آنذاك للتقييم والوقاية والتأهب للكوارث، ساهمت في تعزيز قدرة الدول على الحد من تأثير الكوارث وتخفيف الأضرار الناجمة عنها. كما حثت الاستراتيجية المجتمع الدولي على إظهار إرادة سياسية قوية لتنفيذ بنودها.

ونظرًا لأن مثل هذه الإستراتيجيات الدولية تتطلب تنسيقًا وجهودًا مستمرة للإسراع في تنفيذها وفق جدول زمني محدد، وتحديثها تبعا للمتغيرات والظروف العالمية والطبيعية، فقد أقر المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، خلال الدورة التاسعة التي عُقدت في كوبي (اليابان) عام ٢٠٠٥، نهجًا جديدًا للعمل الدولي المشترك لمواجهة الكوارث. حيث تم اعتماد **"إطار عمل هيوغو"**، وتحديد فترة زمنية محددة لتنفيذه وتحقيق أهدافه خلال ٢٠٠٥- ٢٠١٥. وقد أصبح **"إطار عمل هيوغو"** في حينها المرجع الدولي الرئيسي الأول **للحد من مخاطر الكوارث**، الذي يؤكد على أهمية ادراج بنوده ضمن

جميع خطط التنمية المستدامة القائمة، والتعامل مع تحديات التغير المناخي والتكيف معه، وفق خمس أولويات للعمل محددة:

١ .جعل الحد من مخاطر الكوارث أولوية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢ .تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر الكوارث وتعزيز نظام التنبيه المبكر.

٣ .الاستفادة من المعرفة والابتكار وتعزيز التوعية بالسلامة وبناء القدرة على التحمل على جميع المستويات.

٤ .تقليل العوامل الأساسية التي تزيد من مخاطر الكوارث.

٥. تعزيز التأهب للكوارث لضمان استجابة فعّالة على جميع المستويات.

إلا أنه، وعلى الرغم من أن **"إطار عمل هيوغو"** قد ساهم كثيراً في تحسين فعالية أنظمة التنبؤ والاستجابة للحد من مخاطر الكوارث في العديد من الدول، إلا أنه واجه تحديات كبرى في دول أخرى، كانت تعاني من عدم الاستقرار السياسي، ونقص الموارد والقدرات البشرية والمادية، وصعوبة التنسيق بين أجهزتها المحلية.

ولهذا السبب، وبعد انقضاء البرنامج الزمني لتنفيذ **"إطار هيوغو"**، اعتمد المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، في مدينة سِنداي، باليابان **"إطار عمل سنداي"** في مارس ٢٠١٥ والذي يعتبر إطارًا جديدًا محسنا عن سابقة وأكثر قابلية وسهولة للتطبيق خلال الفترة الزمنية من المقبلة ٢٠١٥-٢٠٣٠.

وقد أكدت العديد من الدول، وعلى قائمتها **دولة الكويت**، التزامها بتقديم جهود حثيثة وجادة لتنفيذ ما جاء فيه للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التصدي لها وزيادة القدرة على التعافي منها، ومتسقاً مع أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر **"إطار عمل سنداي"** المرجع الدولي الحالي المتفق عليه عالميا ويدخل ضمن أولويات العديد من برامج المنظمات الدولية، للحد من مخاطر الكوارث، حيث يهدف بشكل رئيسي **"إلى تقليل الخسائر في الأرواح والأصول والمحافظة على البيئة من الكوارث، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، وتعزيز خطط التنمية المستدامة"**، ويحدد أربع أولويات للعمل كاستراتيجية مشتركة محليا وإقليميا ودوليا، وهي:

الأولوية ١: فهم مخاطر الكوارث.

الأولوية ٢: تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها.

الأولوية ٣: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل.

الأولوية ٤: تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية، و"إعادة البناء على نحو أفضل" في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

أما على المستوى الإقليمي العربي، فقد **اعتمدت جامعة الدول العربية** "الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث"، والتي جاءت متسقة مع التوجه العالمي، وهي خطة إقليمية تهدف إلى تقليل الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية والبشرية في المنطقة العربية، وتعزيز قدرة الدول على التكيف مع التغير المناخي والتحديات التنموية. وتتضمن الاستراتيجية خمس أولويات رئيسية هي:

- **تحسين حوكمة مخاطر الكوارث على جميع المستويات.**
- **تطوير وتحديث المعلومات والمعارف حول مخاطر الكوارث.**
- **تعزيز التخطيط والإدارة المتكاملة للأراضي والموارد.**
- **تحسين إدارة الكوارث والاستجابة لها.**

تعتبر دولة الكويت من الدول الرائدة في تقديم المساعدات العاجلة للدول التي تتعرض للكوارث، حيث ساهمت في تبنّي وتنفيذ العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما قدمت العديد من أعمال الإغاثة والمساعدات للعديد من الدول التي تعرضت للكوارث. وقد نال هذا النهج الإنساني تقديرًا دوليًا كبيرًا، فحازت على لقب **"مركز للعمل الإنساني"** في عام ٢٠١٤، وأطلقت الأمم المتحدة لقب **"قائد العمل الإنساني"** على أميرها **الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله.-**

وعلى مستوى التعاون الدولي في تنفيذ الأطر والاتفاقيات التي تشترك **دولة الكويت** مع دول العالم، قدمت قوة الإطفاء العام (الممثل الرسمي **لدولة الكويت** ونقطة الاتصال الوطنية أمام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث) تقريراً مفصلاً عن الجهود المحلية للفريق الوطني المشارك بورشة العمل من الجهات الحكومية والغير حكومية للفترة منتصف المدة لتنفيذ **"إطار سنداي"** عام ٢٠٢٢. تضمن ما تم إنجازه والمساعي التي تقودها قوة الإطفاء العام للحد من المخاطر في جميع مؤسسات الدولة.

وقد رصد الفريق العديد من الأخطار التي تم رصدها والتعامل معها خلال السنوات الماضية من قبل تلك الجهات التي شاركت في حضور ورش العمل واعداد التقرير، وتم ترتيبها من حيث التكرار على النحو التالي:

> "الزلازل **وزحف الرمال، والفيضانات، والجفاف، والأوبئة، والأعمال الإرهابية، والهجمات السيبرانية، وتلوث البيئة، وتسرب النفط، والأخطاء الهندسية، والحرائق، وتغير المناخ، وارتفاع مستوى منسوب سطح البحر عن اليابسة.**"

وعلى ضوء ما تم رصدة، أعدت قوة الإطفاء العام مسودة **"مصفوفة الأخطار الشاملة لدولة الكويت"**، اشتملت على أكثر من **٧٠ خطرا** تعرضت لها دولة الكويت، وتم رصدها والتعامل معها، ومازال بعضها يتكرر بشكل موسمي، ويسبب الكثير من الخسائر.

كما أكد ذلك فريق من المختصين من **معهد الكويت للأبحاث العلمية** في دراسة محلية نشرت في **"المجلة الدولية لعلوم مخاطر الكوارث"** (الحمود وآخرون، ٢٠٢٣)، أن الكويت تواجه أكثر من **٢٥ خطرًا**، تم رصدها بشكل متكرر لعدة أعوام، وتحديدها على الخريطة الجغرافية للدولة. وقد ذكرت الدراسة بأن أكثر خمس مخاطر تهدد بشكل مباشر التجمعات البشرية وتضر المصالح الاقتصادية في الدولة جاءت على النحو التالي:

١. **فيضان المياه (غزارة الأمطار الموسمية، ارتفاع منسوب مياه البحر).**
٢. **العواصف الترابية وزحف الرمال.**
٣. **الجفاف وارتفاع درجات الحرارة.**
٤. **تلوث الهواء.**
٥. **الانسكابات النفطية (تلوث التربة ومياه البحر).**

ولما كانت جميع الدول تطمح للوصول إلى حالة الاستقرار لتحقيق مستقبل أفضل واستقرار ورخاء شعوبها وتنمية أكثر استدامة، لذا تبنت الأمم المتحدة وضع أهداف عالمية مشتركة لخطط التنمية المستدامة. وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي تواجها دول العالم، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالتغيرات الكونية والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام. وفضلا عن ترابط الأهداف لتشمل جميع مقومات الحياة (صحة جيدة ورفاة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، والعمل المناخي)، ولضمان قياس مدى التقدم في تحقيقها، وضع جدول زمني ينتهي بحلول عام ٢٠٣٠، ومؤشرات قياس لكل هدف من الأهداف.

وبينما تمضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قدما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر تركيزا وسرعة لمساعدة البلدان على تحديد وتحليل مجموعة واسعة من المخاطر التي تواجهها، ووضع التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر القائمة ومنع خلق مخاطر جديدة.

إن الحد من المخاطر القائمة، ومنع خلق مخاطر جديدة، وبناء القدرة على الصمود، كلها أمور تتخذ نهجا يشمل المجتمع بأكمله. وجميعهم يتولى القيادة والحوكمة الملتزمة.

جهود دولة الكويت

تعتبر دولة الكويت من الدول السباقة في المشاركة الفاعلة ضمن الجهود الدولية لحماية المنظومة الدولية والتعاون الإيجابي لتحقيق الأمن والاستقرار المحلي، والإقليمي، و. العالمي. وتزامنا مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، أطلقت **دولة الكويت** رؤيتها التنموية تحت شعار: **"كويت جديدة ٢٠٣٥"**، كخطة تنموية طموحة تواكب أهداف خطة التنمية المستدامة العالمية ذات ال١٧ هدفا و١٦٩ غاية و٢٣١ مؤشرا لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة والمراعية للبيئة وحقوق الإنسان بحلول عام ٢٠٣٠، والتي من أهم غايات **"كويت جديدة ٢٠٣٥"**:

"الاستثمار في رأس المال البشري الإبداعي، وتحسين جودة الحياة لجميع المواطنين، وتحسين جودة الخدمات وتطوير الكوادر الوطنية في نظام الرعاية الصحية بتكلفة منخفضة".

والتي من المتوقع أن تساهم هذه الخطة في زيادة رفاهية المواطن الكويتي، وتقدم ترتيب **دولة الكويت** ضمن الدول الأكثر تقدمًا في مجال الحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠. مما سيجعل دولة الكويت في مصاف الدول الرائدة و"الأكثر أمانا" في العالم.

إلا ان تلك الجهود، كما أشار "تقرير منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (التقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت)، والذي تقدمت به قوة الإطفاء العام في يوليو 2022، مازالت تحتاج إلى المزيد من الجهود والتشريعات لإحراز تقدم ملموس في تنفيذ المبادئ التوجيهية لإطار سنداي.

فقد أشار التقرير إلى أنه وعلى الرغم من إحراز تقدما كبيرا في فهم وتقييم مخاطر الكوارث، فإنه ما زال هناك مواطن تحتاج تنفيذها، وهي **(كما تم ذكرها نصا بالتقرير)**:

- عدم وجود إحصائية شاملة للكوارث التي حدثت في دولة الكويت.
- لم يتم تغطية أبعاد مخاطر الكوارث حتى الآن.
- هناك حاجة للوصول إلى فهم أفضل للأسباب الجذرية للمخاطر والدوافع الكامنة ورائها.
- لم يتم حتى الآن تحديد المنهجية المعتمدة لإدارة الكوارث والمخاطر على المستوى الوطني.
- نقص في مشاركة المجتمع المحلي في القرارات والإستثمارات المستنيرة بالمخاطر.
- نقص الوعي المجتمعي، حيث لا يدرك معظم الناس في الكويت أنواع المخاطر الأخرى التي قد يواجهونها في المستقبل.
- لا توجد برامج تعليمية تزود السكان بالوعي المناسب.
- لا تزال هناك حاجة إلى تحديد وتحسين دور وسائل الإعلام في الإبلاغ عن المخاطر.

- لم يتم تخصيص سوى القليل من الموارد على المستوى الوطني منذ عام 2015 للاستثمار في القدرة على الصمود.
- لا توجد أليه شاملة للتأمينات على المستوى الوطني.
- افتقار الدولة للمؤهلين في مجال إدارة الكوارث والإفتقار إلى المعاهد التعليمية التي توفر التعليم والتدريب في مجال إدارة الكوارث.
- عدم وجود خطط استباقية معتمدة لجميع الأخطار.
- قلة وجود استراتيجيات معتمدة وخطط خاصة بالتأهب للكوارث
- قلة التنسيق مع وسائل الإعلام، ونقص البيانات الآنية.
- الحاجة إلى تضافر جهود إضافية من أجل التخطيط لمراحل الإنعاش وإعادة الإعمار، ومساهمة المرأة، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، وغيرهم من الفئات المهمشة أكبر في هذه الجهود.
- نقص القدرات التقنية في مجالات الحد من مخاطر الكوارث.
- لا يزال الإستثمار في الإستجابة وإدارة الكوارث أعلى من الإستثمار في الوقاية.
- قلة التعاون بين القطاعات فيما يتعلق بإجراءات الحد من مخاطر الكوارث.
- انشاء قاعدة بيانات وطنية للكوارث وتحديثها بشكل دوري.
- ضرورة وجود آلية تنسيق وطنية وإرشادات واضحة وقانون ينظم جميع عمليات الحد من المخاطر والجهات الرسمية المنوطة بتنفيذها وتعزيز مشاركة ذوي الإحتياجات الخاصة والمرأة والمجتمع المدني بأكملة في حوكمة المخاطر لضمان المشاركة الكاملة للمجتمع وتعزيز التمكين ومشاركة جميع فئاته في الحد من المخاطر.

إن التعاون وتبادل الأراء والإقتراحات بين الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والفئات من الأشخاص المعاقين والمرأة والشباب وكبار السن، سيثري العمل المجتمع وسيساهم بشكل إيجابي في تحقيق إنجازات واقعية وتقدم في أهداف "إطار سنداي" العالمي وجميع الاتفاقيات العالمية والإقليمية المختصة في تعزيز قدرات المواطنين ورفع جاهزيتهم لدرء الأخطار والتعامل الآمن معها حال وقوعها، وهو ما تسعى له المنظمات الدولية والتي تنشد دائما تظافر الجهود المحلية والإقليمية وصولا إلى "عالم أكثر أمانا".

تأسيس المبادرة:

لما كانت الكوارث الطبيعية والبشرية والبيولوجية أحداث غير متوقعة ومدمرة، تتسبب في خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات والبيئة، وتعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أشارت الاتجاهات الحالية إلى أن الأخطار الطبيعية والبشرية والبيولوجية غالبًا ما تكون مترابطة ومتزامنة ومدمرة في نفس الوقت، وتسبب آثار مدمرة مضاعفة وواسعة الانتشار. لذا، فإنه من المهم أن تتضمن الاستراتيجيات المحلية آليه للحد من المخاطر، وأن تستفيد من العلاقات المهنية والتنظيمية الواسعة التي تتجاوز النهج التقليدي للحماية، فبدون دمج الحد من الكوارث في خطط وبرامج التنمية الوطنية للبلدان، ستؤدي الكوارث المتواترة إلى تقويض التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعطيل الوصول إلى الأهداف المنشودة في خطط التنمية.

لذلك، ينبغي على الحكومات التخطيط والتحضير جيدًا للتصدي لكل ما يعرقل تنفيذ خطط الدولة والتي على قائمتها الكوارث، والتقليل من تأثيرها على سير أوجه الحياة الطبيعية، والوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي منها وإعادة التأهيل. كما يجب الاستفادة من التجارب الدولية، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات. لذلك فإن درء مخاطر الكوارث مسؤولية مشتركة، محليا تتحملها الحكومات بالمشاركة مع أفراد ومؤسسات المجتمع، وعالميا تتعاون فيها الدول والمنظمات الدولية، ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون هناك:

- **رؤية واضحة وخطط شاملة.**
- **اختصاصات واضحة وإرشادات محددة.**
- **تنسيق بين القطاعات وداخلها.**
- **مشاركة الجهات المعنية.**

ولذلك أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢ أهمية تناول مسألتي:

- **الحد من مخاطر الكوارث**
- **وبناء القدرة على مواجهة الكوارث**

على محمل الجد عند الشروع في وضع الإستراتيجيات التنفيذية لخطط التنمية، لاستباق مخاطرها وآثارها المدمرة والتخطيط لها بشكل مسبق وعلمي ممنهج والحد من خطورة أثارها قدر المستطاع باستخدام كافة الإمكانيات المتاحة وأجهزة الإنذار المبكر من أجل حماية الناس والمجتمعات والبلدان، لتوفير بيئة أمنة لمصادر رزقهم وصحتهم وتراثهم الثقافي وممتلكاتهم الاجتماعية الاقتصادية، بمزيد من الفعالية، ومن ثم تعزيز قدرتهم على مواجهة تلك الأخطار.

واسترشاداً بأولويات "**الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث**". وبالمبادئ التوجيهية الواردة في الاستراتيجيات والإطارات الدولية (**استراتيجية يوكوهاما، إطار عمل هوغيو، إطار عمل سنداي**) التي تشرف على متابعتها وتنفيذها منظمة الأمم المتحدة عبر **مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)** الذي يهدف إلى دعم الدول لتقليل تأثير الكوارث الطبيعية والبشرية على حياتهم وممتلكاتهم وبيئتهم، وعلى تعزيز الوعي والتعاون والتنسيق في مجال الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، وتقديم الدعم الفني والسياسي لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠.

ولما كان لزاماً على حكومات الدول أن تتحمل المسؤولية الأساسية لاتقاء خطر الكوارث والحد منها، والتعاون لتنفيذ بنود الاتفاقيات والإستراتيجيات الدولية. وحتى تتمكن من ذلك لابد للحكومات أن توسع دائرة مشاركة كافة أطياف المجتمع وقطاع الأعمال، وتمكينهم من بذل جهود مشتركة في حماية أنفسهم وممتلكاتهم وصحتهم ومصادرهم الاقتصادية والثقافية والبيئية، والحفاظ على أمن وسلامة البلاد، والتعامل مع الكوارث حال حدوثها.

ولما كان تنفيذ المبادئ الواردة في الاتفاقيات الدولية بشكل عام، وتحديدا آخرها "**إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث**"، أحد تلك الالتزامات الدولية التي تشترك فيها جميع الدول المشاركة في تنفيذه وتحقيق تقدماً ملموساً ومتابعة مستمرة وحثيثة في الجهود المشتركة للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فرص الاستدامة لأهداف التنمية، مما يتطلب وضع آليات عملية وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية وإقليمية وعالمية، وتوفير آليات للتنسيق والمشاركة وتمكين جميع فئات المجتمع والمنظمات المدنية المحلية المعنية للعمل على تنفيذه.

وفي سياق ما تقدم، فإن الحكومات المحلية يقع على كاهلها مسؤولية تشجيع منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال الخاص على المشاركة في عملية تصميم السياسات والخطط والمعايير المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وفق ما تم الاتفاق عليه دوليا، لما لذلك من أهمية بالغة لوضع تصور مشترك وتحقيق الغايات والبنود الواردة في تلك الاتفاقات وفي نشر ثقافة مخاطر الكوارث والتوعية بإجراءات التعامل معها بما يشمل التخطيط والاستجابة عند حدوث الكوارث.

وايضا تمثل أولوية فهم مخاطر الكوارث وتحليلها بالتعاون مع الحكومات المحلية أحد أهم الجوانب الرئيسية لتنفيذ هذه الاتفاقيات، وهذا يتضمن جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمخاطر المحتملة وتقييم تأثيرها على البنية التحتية والمجتمع، مما يُشجع على تطوير هذا الفهم بالاعتماد على التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، كما جاء في الأولوية الثانية في البند (٢٤) الخاص بآلية تحقيق بنود "**اطار عمل سنداي**" من جانب المسؤولية المجتمعية في الفقرتين: **(ز، س)**، وذلك عبر توافر آليات للتنسيق واشراك وتمكين كافة فئات المجتمع والمنظمات المدنية المحلية ذات الصلة، كما جاء في **الفقرة (٧)** من ذات الإطار والتي تحث الحكومات على إشراك منظمات المجتمع المدني على التعاون مع القطاعات الحكومية والأهلية ومؤسسات الأعمال عند تصميم السياسات والخطط والمعايير الخاصة للحد من مخاطر الكوارث وضرورة نشر ثقافة مخاطر الكوارث وإجراءات التعامل معها حال وقوعها وتنفيذها، ووضع أولوية فهم مخاطر الكوارث بالشراكة مع الحكومات

وتماشياً إلى تنفيذ ما جاء في البند رقم (٣٥) الوارد في "**إطار سينداي**" حول دور الجهات صاحبة المصلحة والذي يحث حكومات الدول عند تحديد الأدوار على تشجيع مشاركة

"المجتمع المدني والمتطوعون ومنظمات العمل التطوعي المنظم والمنظمات المجتمعية" والمرأة والأطفال والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة وكبار السن على المشاركة والتعاون عند وضع وتنفيذ أطر تنظيمية ومعايير وخطط في توعية الناس وثقافة الوقاية والتثقيف بشأن مخاطر الكوارث وتقديم الدعم لها، والدعوة إلى إكسابهم القدرة على الصمود في وجه الكوارث".

ولما تتطلبه الظروف الإقليمية والعالمية، بما في ذلك التغيرات المناخية وموقع **دولة الكويت** الجغرافي في منطقة مضطربة سياسيا وتشهد تغيير مناخي غير مستقر، مما يتطلب التأهب والاستعداد الدائم لدرء مخاطر الكوارث الطبيعية، أو المخاطر محليًا، أو إقليميًا، أو تلك العابرة للحدود من الدول المجاورة.

الجدير بالذكر بأن **دولة الكويت** قد تعرضت في السابق للعديد من الأزمات والحالات الطارئة، وكان لتعاضد الجهود الحكومية والتطوعية الفضل بعد **الله** لتجاوزها، وتكثيف الجهود وتبعها تدريب مستمر للعديد من القطاعات الحكومية والأهلية ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمتطوعين لمواجهتها مستقبلا.

وانطلاقا من الأسس الوطنية الكويتية الثابتة، وتزامنا مع اساليب تحقيق سبل تعزيز الثقافة العالمية للحد من مخاطر الكوارث، كما جاء في البند (٢٥) الفقرة (و) من اتفاقية "**إطار سنداي**" والتي تؤكد على ضرورة تدريب جميع فئات المجتمع والمتطوعين على التصدي للكوارث وتعزيز القدرات التقنية واللوجستية لكفالة الاستجابة بشكل أفضل في حالات الطوارئ.

"إعداد حملات عالمية و إقليمية فعالة بوصفها أدوات لتوعية الناس وتثقيفهم ...لبث ثقافة اتقاء الكوارث والقدرة على الصمود والمواطنة المسؤولة، و إتاحة فهم مخاطر الكوارث، ودعم التعلم المتبادل، وتبادل الخبرات؛ وتشجيع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على المشاركة الفعالة في مبادرات من هذا القبيل ووضع مبادرات جديدة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي "

وحرصاً منا على مساندة الجهود الحكومية على تحقيق **رؤية الكويت ٢٠٣٥**، وخطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة الطموح للفترة من ٢٠٢٣-٢٠٢٧، والتي تشير إلى أهمية "**رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي**"، تسعى الحكومة من خلاله إلى رعاية رأس المال البشري وتحسين جودة الحياة والمعيشة للمواطنين والمقيمين في **دولة الكويت** من خلال إطلاق المواهب واحتضان الإبداع من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وتطوير المهارات، وحماية وسائل رفاهيتهم بما يمكنهم من التأهب لمتغيرات عالم سريع التطور.

وكما جاء بالمحور الرابع من برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٣- ٢٠٢٧)، حرص الحكومة على المساهمة في تقديم خدمة مجتمعية متوافقة، وتعزيزاً للجهود الدولية للحد من المخاطر والكوارث والتدخل السريع حال وقوعها، وبناء القدرة على المواجهة والحد من الخسائر والأضرار، تسعى الحكومة إلى تحقيق ذلك من خلال اتباع نهج وقائي أوسع يركز بشكل أكبر على المواطنين والمقيمين على أرض **دولة الكويت**.

وتأسيساً على ما تم ذكره من جهود دولية ومحلية، فأنه يتعين التصدي للتحديات الراهنة والاستعداد لدرء المخاطر المقبلة. ومن أجل ذلك، يجب التركيز على التنسيق بين كافة المؤسسات والقطاعات المعنية، والمشاركة الفاعلة والكاملة من جانب أفراد ومؤسسات المجتمع لبناء القدرات والتأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل والإعمار في حال مواجه أي كارثة لا قدر **الله**..

مما يتطلب بناء شراكات ناجحة مع مؤسسات الدولة والقطاعات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام لتحقق الخطة الإنمائية بشكل مباشر بحيث تكون متوافقة مع الهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة والمعافاة في **دولة الكويت** عبر المشاركة في تنفيذ مبادرة **"المدن الصحية"** في الكويت، (منظمة الصحة العالمية) كأحد الركائز الهامة في تحقيق العديد من اهداف التنمية المستدامة وتشمل معايير تصنيف المدينة على أنها "مدينة صحية" بتدريب سكانها على الاستعداد للحالات الطارئة والتدخل لدرء المخاطر، وتكوين فرق للتدخل السريع في كل منطقة سكنية. (كما تنص الفقرة **و**، والمواد من ٥٧-٦٢).

وعلى مبادرة البنك الدولي **"المدن القادرة على الصمود 2030"** التي تهدف إلى تعزيز قدرة المدن على مواجهة التحديات المختلفة، مثل الكوارث الطبيعية وتغير المناخ .تسعى المبادرة إلى تحسين قدرة المدن على الصمود من خلال أنشطة توعوية، ومشاركة المعارف والتجارب، وتأسيس شبكات للتعلم بين المدن، بالإضافة إلى توفير الأدوات والخبرات التقنية اللازمة.

ولمساندة جهود **"اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ إطار سنداي العالمي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥- ٢٠٣٠"** لتحقيق أهدافها، بالتنسيق مع القوة العامة للإطفاء، والمشاركة المجتمعية الفاعلة في معالجة الملاحظات التي وردت في "تقرير منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (التقرير الوطني الطوعي لدولة الكويت)، والذي تقدمت به قوة الإطفاء العام في يوليو 2022، والذي يؤكد على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ التزامات الإتفاقيات والمعاهدات الدولية.

والتزاماً من **الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ** بمسؤولياتها المجتمعية تجاه أمن وسلامة دولتنا ومجتمعنا، وحرصاً منا على مساندة الجهود المحلية والإقليمية والدولية لجعل الكويت دولة آمنة ومستقرة جاهزة للحد من المخاطر والتعامل معها ومع المتغيرات المناخية والمصطنعة عبر المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيقا للغايات العالمية في جعل **"العالم أكثر أماناً"** وتحقيقا للهدف من إشهار هذه الجمعية الوطنية، تتقدم الجمعية بهذه المبادرة الوطنية.

المبادرة الوطنية لبناء القدرة على الحد من مخاطر الكوارث والطوارئ

"زاهب"

❖ أهمية المبادرة

تستلهم هذه المبادرة أهميتها من الاتفاقيات الدولية وبأهداف وأولويات التنمية في دولة الكويت حيث تكمن أهميتها في دعم ومساندة الجهود الوطنية في تنفيذ الخطة الوطنية والالتزامات الدولية لتمكين الأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة للاستعداد والتأهب لدرء مخاطر الكوارث والتعامل مع الحالات الطارئة والتعافي منها، مما يساهم في حماية الأفراد والممتلكات العامة والخاصة من آثار هذه الكوارث، و اتخاذ كافة التدابير والإجراءات لجعل الكويت وطنا أمنا ومستقرا قادر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية والعالمية، ومركزاً مالياً دولياً.

❖ الغايات والأهداف وآلية التنفيذ:

-الغاية من المبادرة :

الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث والحالات الطارئة من خلال جهود رسمية ومجتمعية مشتركة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاستعداد والاستجابة والتعافي وذلك بتمكين الأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة للعمل على درء ومواجهة المخاطر والتصدي لآثارها وإتباع سبل التعافي منها وفق استراتيجية وطنية منهجية وعلمية مشتركة ومتزامنة مع المبادئ العالمية والخطة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث والتعامل مع الحالات الطارئة والتنسيق المستمر.

<u>-الأهداف وآلية التنفيذ:</u>

لتحقيق الهدف من هذه المبادرة والغايات العالمية السابق ذكرها، فلا بد من التعاون والتنسيق مع "اللجنة والوطنية لمتابعة تنفيذ إطار سنداي العالمي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥- ٢٠٣٠" والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والمهني، وإشراك القطاع الخاص ولذلك عن طريق:

الهدف ١
تعريف الأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة في دولة الكويت على فهم مخاطر الكوارث بجميع أبعادها وصورها المتمثلة في قابلية تضرر الأشخاص والممتلكات وقدراتهما على مواجهتها ومدى تعرضهما للمخاطر وخصائص الأخطار وتضرر البيئة، وبطرق ووسائل الوقاية منها والاستعداد لها حال وقوعها والتخفيف والتصدي لها، والتعافي من آثارها وإعادة التأهيل. (أهداف اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ إطار سنداي العالمي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥- ٢٠٣٠، الأولوية ١ إطار سنداي ٢٠١٥- ٢٠٣٠)
آلية التنفيذ
١-١) تنفيذ برامج توعية وتثقيف عبر إطلاق حملة إعلامية وطنية شاملة في جميع وسائل الإعلام للتعريف بمخاطر الكوارث وكيفية التصدي لها والتعافي منها، وأثر ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمواطنة المسؤولة. ١-٢) نشر ثقافة الجاهزية والاستعداد للوقاية من مخاطر الكوارث والتعامل الفعال مع الحالات الطارئة حال وقوعها، والتكيف مع نتائجها لتعزيز قدرات الأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة على التعامل مع المخاطر والتخفيف من آثارها والتغلب عليها، والحيلولة دون وقوعها. ١-٣) إتاحة المعلومات والخرائط الجغرافية عن تلك الأخطار، وقابلية التضرر، والمخاطر، والكوارث، والخسائر الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية المتوقعة عبر صفحة إلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنتديات الاجتماعية والمهنية، لتسهيل الحصول على معلومات رسمية وموثقة من قبل الجهات المختصة. ١-٤) تنظيم ندوات وورش عمل لشرح مفهوم وآثار المخاطر، وتقديم نصائح عملية للتصدي لها. ١-٥) إدماج التثقيف بمخاطر الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والاستعداد والتصدي لها والتعافي من آثارها وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم، ومناهج التربية الوطنية لجميع المراحل، بالإضافة إلى إدماجه في التعليم والتدريب المهني والأكاديمي. ١-٦) بناء المعارف لدى مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمتطوعين، بالإضافة إلى القطاع الخاص، عن طريق تبادل الخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة وبرامج التدريب والتعلم في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك استخدام آليات التدريب والتعليم القائمة والتعلم من الأقران. ١-٧) توثيق ونشر النتائج والتجارب والدروس المستفادة من المبادرة، وتبادلها مع المهتمين في هذا المجال على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وإشراك المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. ١-٨) تشجيع التعلم المتبادل، وتبادل الممارسات الجيدة والمعلومات، باستخدام وسائل تشمل استعراضات الأقران الطوعية أو التي تبدأ بمبادرة ذاتية فيما بين الدول المهتمة. ١-٩) رفع المعرفة ومستوى الوعي لدى القياديين وصناع القرار بأساليب الحد من مخاطر الكوارث والفرص من خلال تبادل المعلومات والشراكات الاستراتيجية والتعليم والتدريب المستمر. ١-١٠) تشجيع المبادرات الوطنية ذات الصلة بتثقيف الأفراد والمؤسسات وتمكينهم لإتباع الإجراءات الوقاية للحد من المخاطر والتعامل في حال الكوارث. ١-١١) تشجيع البحث العلمي المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث والأزمات وتقييمها، والتنبؤ بها وتعزيز الروابط بين العلوم والسياسات والإدارة. ١-١٢) تشجيع الاستثمار في الابتكار وتطوير التكنولوجيا والاستخدام الأمثل لها لتعزيز العمل العلمي والتقني بشأن الحد من مخاطر الكوارث بهدف إيجاد حلول في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وذلك بغية التصدي للثغرات والعوائق وترابط الظواهر والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، والبيئية، ومخاطر الكوارث، ومعالجتها.

الهدف ٢
تشجيع التعاون مع الجهات ذات الاختصاص محليا وعالميا لتحسين قدرات الاستجابة للكوارث على المستوى الوطني والمحلي، بما في ذلك تأسيس آليات فعالة للإنذار المبكروطرق الإخلاء والإيواء والإغاثة وتحسين التنسيق والاتصال بينهم.
(أهداف اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ إطار سنداي العالمي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥- ٢٠٣٠، الأولوية ١ إطار سنداي ٢٠١٥- ٢٠٣٠)
آلية التنفيذ
٢-١) دمج مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات وتكاملها مع الإستراتيجيات والسياسات والأولويات الوطنية ذات الصلة، مثل التغير المناخي، وخطط وبرامج التنمية المستدامة ٢-٢) تعزيز التكامل بين الحد من مخاطر الكوارث والتخطيط للتنمية المستدامة والتكيف مع التغير المناخي، وضمان أن تكون السياسات والبرامج والمشاريع مستنيرة بالمخاطر ومرونة لها ومتوافقة مع خطط التنمية وبرنامج عمل الحكومة. ٢-٣) تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في طرح الاقتراحات وصياغة والمساهمة في تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التنموية التي تهدف إلى الحد من المخاطر، ومراقبة وتقييم أدائها. ٢-٤) المساهمة في تحديث الآليات والحوافز اللازمة لضمان ارتفاع مستوى اتباع المعايير والقوانين والأنظمة المعززة للسلامة في القطاعات الحكومية والخاصة القائمة، بما في ذلك تلك التي تتعلق بقوانين البناء، وإدارة البيئة والموارد، والصحة. ٢-٥) المساهمة في إعداد معايير عالمية للجودة في مجال إدارة مخاطر الكوارث، مثل شهادات الاعتماد والجوائز، بمشاركة القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات المهنية، والأكاديمية، والمنظمات العلمية، والدولية. ٢-٦) المشاركة مع الجهات المختصة لتنفيذ تمارين محاكاة للحد من المخاطر وتنفيذ مهام أثناء الكوارث والتعافي من آثار الأزمات. ٢-٧) تقييم القدرات الفنية والمالية والإدارية على إدارة مخاطر الكوارث للوقوف على قدرتها على التعامل مع المخاطر التي يتم تحديدها على الصعيدين المحلي والوطني؛ ٢-٨) اقتراح استراتيجيات وآليات للتعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث، من أجل تعزيز كفاءة التخطيط وإنشاء نظم معلومات مشتركة وتبادل الممارسات الجيدة والبرامج المتعلقة بالتعاون وتنمية القدرات، ولا سيما من أجل معالجة مخاطر الكوارث المشتركة والعابرة للحدود، عبر تنسيق وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاع المرأة والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعات المعرضة للتأثر من مخاطر الكوارث. ٢-٩) تعزيز الشراكة المحلية بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز أهداف التنمية المستدامة. ٢-١٠) بناء شراكة عالمية وإقليمية فعالة لزيادة وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات ذات الصلة. ٢-١١) مراجعة التشريعات والقوانين واقتراح استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تغطي فترات زمنية مختلفة وتستهدف منع نشوء مخاطر جديدة لتعزيز المنعة الاقتصادية، والاجتماعية، والصحة، والبيئية. ٢-١٢) المشاركة في المنتديات الإقليمية والعالمية للحد من مخاطر الكوارث للتعرف على الممارسات الصحيحة والمعلومات المتاحة بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا التنمية والمناخ، وطرق إدماجها في القطاعات الأخرى ذات الصلة.

الهدف ٣

تهيئة بيئة آمنة وقابلة للصمود ومرنة أمام المخاطروالكوارث وداعمة لتحقيق خطة عمل الحكومة وأهداف التنمية المستدامة وجاذبة للمستثمرين والشركاء.

(أهداف اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ إطار سنداي العالمي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥- ٢٠٣٠، الأولوية ٣ إطار سنداي ٢٠١٥- ٢٠٣٠)

آلية التنفيذ

٣-١) التعاون مع الأفراد والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة أصحاب امن أجل استدامة أنشطة الحد من مخاطر الكوارث من خلال عملية تشاورية وتشاركية ودمج الحد من مخاطر الكوارث والأزمات في سياسات التنمية والتخطيط بما يتماشى مع تنفيذ الأطر الدولية والسياسات المحلية.

٣-٢) المشاركة في إعداد ومراجعة استراتيجيات وسياسات وخطط ومعايير وطنية للجودة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، لتكون متوافقة مع أهداف وأولويات الإستراتيجيات والأطر العالمية وتحديد المسؤوليات والموارد والآليات لتنفيذها.

٣-٣) دعم جهود التعافي وإعادة التأهيل والإعمار بعد الكوارث، بما يضمن إعادة بناء بشكل أفضل، وتقليل المخاطر في المستقبل، وضمان استفادة جميع فئات المجتمع.

٣-٤) التأكيد على توفير التمويل اللازم والخدمات اللوجستية والآليات والمعدات اللازمة، والقوى البشرية القادرة على مواجهة مخاطر الكوارث للتدخل السريع، واتخاذ تدابير إنشائية وغير إنشائية وفق تنفيذ استراتيجيات وسياسات وخطط وقوانين وأنظمة للحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات المعنية.

٣-٥) تشجيع الاستثمار في نظم التنبؤ والإنذار المبكر التي تغطي أخطارا وقطاعات متعددة ويشكل الناس محورها، وفي آليات الاتصال في حالات الطوارئ والمتعلقة بمخاطر الكوارث، والتكنولوجيات الاجتماعية، ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية لرصد الأخطار، وتطويرها، وتعهدها وتعزيزها. ووضع نظم من هذا القبيل بتوخي مسار قائم على المشاركة. وتصميم هذه النظم وفق احتياجات المستهلكين.

٣-٦) التشجيع على استعمال معدات للإنذار وخصوصا المبكر، وتعريف الأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة على كيفية الوصول إلى القنوات الموثوقة والمعتمدة لدى الدولة للحصول على المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية.

٣-٧) تنقيح ما هو قائم واستحداث الجديد من قوانين وقواعد البناء وممارسات إعادة التأهيل والإعمار بهدف جعلها أكثر قابلية ومقاومة للكوارث، ودمج إدارة مخاطر الكوارث في خدمات الرعاية الصحية، لتعزيز سبل العيش وإتاحة الحصول على الخدمات الأساسية، وايجاد حلول دائمة في مرحلة ما بعد انتهاء الكوارث وتمكين ومعاونة الأشخاص المتضررين أكثر من غيرهم جراء الكوارث.

٣-٨) متابعة أعمال البنى التحتية الحيوية الجديدة والقائمة مع الجهات المسؤولة، بما في ذلك البنى التحتية للمياه والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق التعليمية والمستشفيات وغيرها من المرافق الصحية، لضمان أن تبقى آمنة وفعالة ومؤدية لوظائفها أثناء وقوع الكوارث وبعد وقوعها بهدف توفير الخدمات المنقذة للأرواح والأساسية.

٣-٩) مراجعة قدرة القطاع الخاص على مواجهة الكوارث وحماية سبل العيش والأصول الإنتاجية في جميع حلقات سلاسل التوريد، وضمان استمرارية الخدمات ودمج إدارة مخاطر الكوارث في نماذج وممارسات الأعمال التجارية، وسائل الإنتاج بما يشمل الحيازات الزراعية وتربية الماشية.

٣-١٠) ادماج إدارة مخاطر الكوارث في جميع قطاعات السياحة، كونه محرك اقتصادي رئيسي وضمن أولويات برنامج العمل الحكومي، وجاذب لرؤوس الأموال.

٣-١١) دعم التعاون بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص لتعزيز قدرة أوساط الأعمال على مواجهة الكوارث.

٣-١٢) مراجعة القوانين والإجراءات الوطنية بشأن التعاون الدولي وتعزيزها، لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني.

الهدف ٤
تمكين الأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة لإتباع الإجراءات الوقائية لدرء المخاطر والمشاركة الفاعلة في حالات الكوارث والطوارئ وفق الخطة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث والحالات الطارئة وتعزيز القدرات التقنية واللوجستية لكفالة الاستجابة بشكل أفضل في حالات الطوارئ.
(أهداف اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ إطار سنداي العالمي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥- ٢٠٣٠، الأولوية ٤ إطار سنداي ٢٠١٥- ٢٠٣٠)
آلية التنفيذ
٤-١) تنفيذ برامج تدريبية مستمرة للمتطوعين في المناطق السكنية والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة مؤهلين بشكل شامل وفقا للمعايير العالمية على: (الوقاية وإدارة الأزمات، درء المخاطر والكوارث، الإسعافات الأولية الأساسية والمتقدمة، برامج إنقاذ الحياة)، تنفيذا لمبادرة المدن الصحية بالتعاون من مكتب المدن الصحية-وزارة الصحة.
٤-٢) توسيع قاعدة المتطوعين المؤهلين وتحسين كفاءتهم وفعاليتهم في مجال الحد من المخاطر، وزيادة عددهم وتنوعهم وانتشارهم في جميع مناطق الكويت، وزيادة قدراتهم ومهاراتهم وثقتهم بأنفسهم.
٤-٣) تقوية روابط التعاون والشراكة بين المتطوعين والجهات المعنية بالحد من المخاطر، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
٤-٥) إعداد سجل وطني للتطوع بالتعاون وإشراف الإدارة العامة للدفاع المدني -وزارة الداخلية.
٤-٦) تشكيل فريق من المتطوعين المختصين في المجالات الطبية والإغاثية EMT Global classified teams مصنف من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) لتقديم الرعاية الصحية والتدخل السريع في حالات الكوارث المفاجئة المحلية والدولية.
٤-٧) إنشاء منصة إلكترونية للتسجيل والإشراف على المتطوعين في مجال الحد من المخاطر، تسهل عليهم التواصل مع بعضهم البعض ومع الجهات المسؤولة، وسهولة استدعائهم عند الحاجة، وتزودهم بالمعلومات والإرشادات اللازمة.
٤-٨) إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، بما في ذلك تمرينات الإجلاء في حالات الطوارئ والتدريب واستحداث نظم للدعم حسب المنطقة، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات الإخلاء، والتعاون مع الجهات المختصة للتوعية في إمكانية اللجوء إلى الملاجئ الآمنة وسبل الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية.
٤-٩) إقامة فعاليات تفاعلية للمتطوعين في مجال الحد من المخاطر، تشمل مثلاً: مسابقات وألعاب ومحاكاة وزيارات ميدانية ومعارض ومؤتمرات، تهدف إلى تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة في هذا المجال.
٤-١٠) إطلاق جائزة سنوية للتميز في التطوع للحد من المخاطر، تكرم المتطوعين الذين أبدوا تفانياً وإبداعاً في خدمة مجتمعهم، وتشجع الآخرين على الالتحاق بهم.
٤-١١) مراجعة السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالتأهب للكوارث والطوارئ وتحديثها بصورة دورية، وذلك بمشاركة المؤسسات ذات الصلة، مع مراعاة سيناريوهات تغير المناخ وأثرها على مخاطر الكوارث، وإجراء تمارين محاكاة بمشاركة جميع القطاعات والجهات المعنية.
٤-١٢) المشاركة الفعلية بأعمال الإغاثة والتدخل السريع في حالات الطوارئ المحلية والدولية لصقل المهارات واكتساب الخبرات.
٤-١٣) المشاركة في تمارين محلية وإقليمية وعالمية.

❖ الشريحة المستهدفة:

تستهدف هذه المبادرة المتطوعين من الأفراد والعاملين في المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني ممن لديهم الرغبة في التدريب على طرق درء المخاطر والتعرف على أساليب إدارة الأزمات والتدخل السريع في الحالات الطارئة والكوارث، يتم اختيارهم ضمن مبادرة "المدن الصحية" بكل منطقة سكنية، أو من الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة، ممن بلغوا سن ١٨ سنة ميلادية وما فوق ويتمتعون بقدرات عقلية وجسمانية تؤهلهم للقيام بكافة الأعمال الموكلة إليهم ضمن إطار الإستراتيجيات المحلية والدولية.

كما سيكون للفئات العمرية الأخر ممن تقل أعمارهم عن سن ١٨ سنة، ومن ذوي الإعاقة وكبار السن، برامج ثقافية وعملية خاصة تتناسب مع قدراتهم ومرحلتهم العمرية.

❖ البرنامج التدريبي:

- يتم اشراك جميع المتقدمين ببرنامج شامل ومعتمد، يتضمن ورش عمل وتدريب نظري وعملي وفق معايير عالمية متفق عليها مسبقا مع الجهات ذات الاختصاص في الدولة على:

- إدارة الأزمات والطوارئ والتدخل السريع.
- الإسعافات الأولية الأساسية والمتقدمة وإنقاذ الحياة (Heart Saver & First Aid, BLS, ACLS)
- الدفاع المدني والإطفاء.
- القيادة في الأزمات والكوارث.
- الإرشاد النفسي والاجتماعي ما قبل وبعد الصدمة

❖ وسائل التدريب:

- محاضرات نظرية.
- ورش عمل ومنتديات.
- أنظمة المحاكاة.
- التدريب العملي.
- تمارين محاكاة محلية وإقليمية وعالمية.
- اختبارات نفسية.

❖ **الشركاء الإستراتيجيين والداعمين:**

- مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) – منظمة الأمم المتحدة
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO).
- منظمة الصحة العالمية (WHO)
- المنظمة الدولية لمؤسسات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث (GNDR).
- منظمة المدن العربية (برنامج جعل المدن قادرة على الصمود-مدن مرنه-)
- الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد).
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- وزارة الشباب.
- وزارة التربية.
- الحرس الوطني.
- قوة الإطفاء العام.
- الهيئة العامة للشباب والرياضة.
- الإدارة العمة للدفاع المدني- وزارة الداخلية.
- إدارة الطوارئ الطبية – وزارة الصحة.
- مكتب المدن الصحية- وزارة الصحة.
- شركة نفط الكويت.
- المؤسسات والهيئات التعليمية في القطاعين العام والخاص.
- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- الجمعية الكويتية لحماية البيئة.
- الجمعية الكويتية لمكافحة الحرائق.
- اكاديمية العلوم الحياتية.
- مجالس المدن الصحية.
- مجالس المحافظات.
- القطاع الخاص.

❖ الميزانية التقديرية

يتعين على الراغبين في المشاركة في هذه المبادرة أو التحول مؤسسات أو هيئات آمنة، أو الى مدن صحية، المساهمة في تحمل تكاليف برامج التدريب، كما سيتم الاستعانة بالمانحين والجهات التي ترغب في المساهمة.

❖ المدة الزمنية:

ستنطلق هذه المبادرة بالتزامن مع اليوم العالمي للحد من الكوارث بتاريخ ١٣ **أكتوبر من كل عام** وحتى نهاية العمل في **"إطار سنداي" (٢٠٣٠)**.

❖ النتيجة المتوقعة والهدف المنشود:

إن تنفيذ ما جاء بهذه المبادرة سيمكن المجتمع الكويتي ممثلا بالأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة من العمل معاً كجبهة واحدة متضامنة لمنع نشوء مخاطر الكوارث والحد منها، والتفاعل إيجابيا حال وقوعها من خلال تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة تتناول الجوانب الاقتصادية والبيئية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والسياسية، مما سيساعد على حماية الناس من التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث والحالات الطارئة، وستعزز قدرتهم على الاستعداد والتعافي منها وتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة واستقرار البلد.

ويمكن قياس أثر ذلك في تحقيق معدلات نمو مستقرة وثابتة ومستدامة في أعداد المشاركين في هذه المبادرة، لضمان مستوى معيشي وظروف صحية جيدة متاحة لجميع المواطنين والمقيمين، وبناء جيل مثقف وقادر على الإبداع والابتكار وذو إنتاجية مرتفعة، وقادر على مواجهة التحديات والأخطار المستقبلية، مما سيساعد على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة قادرة على جذب رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات المحلية والشراكات العالمية.

حفظ الله الكويت وشعبها والمقيمين على أرضها من كل مكروه